



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال
في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الثالث – 2023
نوفمبر 2023

مقدمة

كجزء من التزامه بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والنمو في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحرص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على العمل بهمة للمحافظة على نظام مالي مستقر وفعال من خلال تقديم خدمات مصرفية مركزية كفؤة وفعالة. وبعد "تقرير التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة" واحداً من وسائل عديدة يسعى المصرف المركزي من خلالها إلى إبقاء الشركاء الرئيسيين على علم واطلاع.

ويُنَاقش هذا التقرير الأنشطة النقدية والمصرفية، بالإضافة إلى التطورات في الأسواق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الثالث من سنة 2023. كما يستعرض التقرير نسب التغير السنوي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2022 إلى سبتمبر 2023.

التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن1)، والذي يتكون من النقد المتداول خارج البنوك (النقد المُصدّر - النقد لدى البنوك) مضافاً إليه الودائع النقدية بنسبة 1.5% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثالث من سنة 2023.

على أساس سنوي، سجّل المجلد النقدي (ن1) ارتفاعاً بنسبة 10.0% (على أساس سنوي) ليصل إلى 795.5 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2023.

ارتفع عرض النقد (ن2)، الذي يحتوي على (ن1) مضافاً إليه الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية ولأجل للمقيمين بالدرهم + ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية) بنسبة 2.8% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثالث من سنة 2023.

وعلى أساس سنوي، سجل عرض النقد (ن2) ارتفاعاً بنسبة 16.0% (على أساس سنوي) ليبلغ 1,908.1 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2023.

كما ارتفع عرض النقد (ن3) الذي يحتوي على (ن2) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي بنسبة 2.5% (على أساس ربع سنوي) في نهاية الربع الثالث من سنة 2023.

وعلى أساس سنوي، ارتفع عرض النقد (ن3) بنسبة 14.5% (على أساس سنوي) ليبلغ 2,351.3 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2023.

الجدول 1: التطورات النقدية في الدولة

(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)

2023						2022					
الربع الثالث*		الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث			
التغير (%)		المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	التغير ربع السنوي (%)	المبلغ	
الربع سنوي	السنوي										
%10.0	%1.5	795.5	%3.3	784.1	%3.0	759.3	%2.0	737.5	%0.4-	723.0	عرض النقد (ن1)
%16.0	%2.8	1,908.1	%3.7	1,855.4	%5.0	1,788.4	%3.5	1703.6	%1.4	1,645.6	عرض النقد (ن2)
%14.5	%2.5	2,351.3	%3.9	2,294.3	%4.8	2,209.0	%2.6	2107.2	%5.6	2,053.2	عرض النقد (ن3)**

المصدر: البيانات الواردة من البنوك العاملة في الدولةن₁ = النقد المتداول خارج البنوك (النقد المصدر - النقد لدى البنوك) + الودائع النقديةن₂ = ن₁ + الودائع شبه النقديةن₃ = ن₂ + الودائع الحكومية

* أرقام أولية قابلة للتعديل

** تم تنقيحه لحساب تسويات البيانات في ودائع الليلة الواحدة

تطورات القطاع المصرفي**1- البنوك العاملة في الدولة**

في نهاية الربع الثالث من سنة 2023، ظل عدد البنوك المؤسسة محلياً (باستثناء بنوك الاستثمار) ثابتاً عند 22 بنكاً، بينما انخفض عدد فروع هذه البنوك المحلية إلى 492 فرعاً في نهاية شهر سبتمبر 2023. وظل عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك ثابتاً عند 47 وحدة في نهاية الربع الثالث من سنة 2023، كما ظل عدد مكاتب الصرف ثابتاً عند 21 مكتباً في نهاية شهر سبتمبر 2023.

ظل عدد بنوك دول مجلس التعاون الخليجي ثابتاً في نهاية الربع الثالث من سنة 2023 عند 6 بنوك، وبنك أعمال واحد في دول مجلس التعاون الخليجي، كما ظل عدد فروع هذه البنوك ثابتاً عند 6 فروع في نهاية شهر سبتمبر 2023. وبلغ عدد البنوك الأجنبية الأخرى 22 بنكاً مع 66 فرعاً. وظل عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية لهذه البنوك ثابتاً عند 21 وحدة في نهاية الربع الثالث من سنة 2023. وبقي عدد مكاتب الصرف لهذه البنوك ثابتاً عند مكتب واحد خلال الربع الثالث من سنة 2023.

أدت التطورات التكنولوجية والهيكلية في القطاع المالي بدولة الإمارات إلى تعزيز الأمن والكفاءة التشغيلية، وزيادة إمكانية الوصول إلى تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وبفضل التطبيق واسع النطاق للتكنولوجيا في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، بات النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر أمناً وأعلى كفاءة من أي وقت مضى.

في نهاية الربع الثالث من سنة 2023 كان عدد المنشآت المالية المرخصة من قبل المصرف المركزي، أي بنوك الأعمال، ومكاتب التمثيل، وشركات التمويل، ومحلات الصرافة ومكاتب الوساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدي، قد بلغ 11، 71، 17، 81 و3 على التوالي.

وبنهاية شهر سبتمبر 2023، بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الدولة 4,534 جهازاً.

الجدول 2: البنوك والمنشآت المالية الأخرى وأجهزة الصراف الآلي									
2023 – 2021									
2023			2022			2021			
*سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	
									البنوك المحلية
22	22	22	22	23	23	22	22	21	فروع رئيسية
492	493	494	498	506	508	511	513	521	فروع إضافية
47	47	47	45	44	43	42	41	42	وحدات خدمة مصرفية إلكترونية
21	21	21	21	21	21	20	20	20	مكاتب الصرف
									بنوك دول مجلس التعاون (باستثناء بنوك الأعمال)
6	6	6	6	6	6	6	6	6	فروع رئيسية
6	6	6	6	6	6	6	6	6	فروع إضافية
									بنوك أجنبية أخرى
22	22	22	22	21	21	21	21	21	فروع رئيسية
66	66	66	67	68	68	68	68	68	فروع إضافية
21	21	21	21	22	21	21	21	21	وحدات خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	1	1	1	1	مكاتب الصرف
11	11	11	11	10	10	10	10	10	بنوك الأعمال
1	1	1	1	1	1	1	1	1	منها: بنوك دول مجلس التعاون
71	71	72	72	73	76	77	78	81	مكاتب التمثيل
17	17	16	16	18	19	19	19	19	شركات التمويل
81	77	84	86	86	86	87	89	89	شركات الصرافة
3	3	3	3	3	4	6	10	10	مكاتب الوساطة في تداول العملات وعمليات السوق النقدية
4,534	4,458	4,425	4,426	4,376	4,389	4,400	4,396	4,345	أجهزة الصراف الآلي في الدولة

المصدر: سجلات دائرة الرقابة على البنوك ومقسم الإمارات الإلكتروني
* أرقام أولية قابلة للتعديل

2- الأصول والقروض المصرفية

في نهاية الربع الثالث من سنة 2023، ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة بالدولة بنسبة 2.0% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 3,951.9 مليار درهم. وخلال الفترة بين شهر سبتمبر 2022 وشهر سبتمبر 2023، ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة بالدولة بنسبة 10.3% (على أساس سنوي). وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي بنسبة 1.9% (على أساس ربع سنوي)، ليصل إلى 1,981.6 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2023. وعلى أساس سنوي، ارتفع إجمالي الائتمان بنسبة 5.8%.

3- ودائع العملاء

في نهاية شهر سبتمبر 2023، ارتفع إجمالي ودائع العملاء المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك العاملة بالدولة بنسبة 1.6% (على أساس ربع سنوي) وبنسبة 10.7% (على أساس سنوي) ليصل إلى 2,420.9 مليار درهم. وارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 2.8% (على أساس ربع سنوي) لتصل إلى 2,230.8 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2023. وانخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 9.9% (على أساس ربع سنوي) لتصل إلى 190.1 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر 2023. وعلى أساس سنوي، ارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 13.9%، بينما انخفضت ودائع غير المقيمين بنسبة 16.8%.

4- رأس المال والاحتياطيات

تقيس نسب كفاية رأس المال مقدار رأس مال البنك المعير عنه كنسبة مئوية من التعرضات المرجحة بالمخاطر. وتُوفّر نسبة كفاية رأس المال العالية الحماية للمودعين، وتُعزز استقرار وكفاءة النظام المالي للاقتصاد. واعتباراً من شهر ديسمبر 2017، اتبعت البنوك في دولة الإمارات مبادئ بازل 3 لاحتساب نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع الأنظمة والمعايير الصادرة عن المصرف المركزي.

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة بالدولة بنسبة 3.8% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 464.6 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2023. وفي نهاية شهر سبتمبر 2023، بلغت نسبة إجمالي كفاية رأس المال 18.5% مما يعني أنها لا تزال أعلى بكثير من نسبة كفاية رأس المال البالغة 13.0%، والتي تشمل مصدات الحفاظ على رأس المال بنسبة 2.5% ونسبة 8.5% الشق الأول من رأس المال، وذلك كما هو منصوص عليه في أنظمة المصرف المركزي امتثالاً لإرشادات بازل 3.

الجدول 3: المؤشرات المصرفية (في نهاية الفترة، المبلغ بالمليار درهم، ما لم يذكر خلافه)											
التغير السنوي (%)	2023					2022					
	التغير ربع السنوي (%)	سبتمبر*	التغير ربع السنوي (%)	يونيو	التغير ربع السنوي (%)	مارس	التغير ربع السنوي (%)	ديسمبر	التغير ربع السنوي (%)	سبتمبر	
%10.3	%2.0	3,951.9	%2.9	3,873.1	%2.6	3,764.7	%2.4	3,667.6	%3.9	3,583.0	إجمالي الأصول
%37.7	%2.5-	200.6	%4.9	205.7	%19.0	196.0	%13.0	164.7	%3.4-	145.7	استثمارات البنوك في الأذونات النقدية وفي شهادات الإيداع الإسلامية
%92.1	%1.2-	48.6	%11.2-	49.2	%5.5	55.4	%107.5	52.5	%35.1-	25.3	منها: شهادات الإيداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
%5.8	%1.9	1,981.6	%2.6	1,944.8	%0.9	1,895.8	%0.3	1,879.4	%0.4	1,873.4	إجمالي الائتمان المصرفي ⁽¹⁾
%10.7	%3.1	408.1	%3.0	395.8	%2.5	384.1	%1.7	374.8	%2.0	368.6	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
%10.7	%1.6	2,420.9	%3.3	2,382.1	%3.8	2,306.0	%1.6	2,222.2	%4.5	2,186.9	إجمالي الودائع ⁽²⁾
%12.4	%3.8	464.6	%4.0	447.8	%0.5	430.7	%3.7	428.6	%3.5	413.3	رأس المال والاحتياطيات ⁽³⁾
%5.7	%1.6	%18.5	%2.2	%18.2	%2.3	17.8%	%0.6-	%17.4	%3.6	%17.5	نسبة كفاية رأس المال ⁽⁴⁾
%6.7	%2.4	%17.4	%2.4	%17.0	%2.5	16.6%	%0.6-	%16.2	%3.2	%16.3	نسبة ملاءة الشق الأول
%7.6	%2.0	%15.6	%3.4	%15.3	%2.8	14.8%	%0.7-	%14.4	%3.6	%14.5	نسبة حقوق الملكية العادية - الشق 1

(1) يتضمن الإقراض للمقيمين وغير المقيمين: القروض للمؤسسات المالية غير المصرفية وكمبيالات تجارية مخصصة والقروض والسلفيات للحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والأفراد بالعملة المحلية والأجنبية

(2) صافي الودائع بين البنوك والشبكات المصرفية، لكن يتضمن الدفعات التجارية المسبقة

(3) لا تشمل القروض/الودائع الثانوية لكنها تتضمن أرباح السنة الحالية.

(4) تم احتساب إجمالي كفاية رأس المال، نسبة الشق الأول وحقوق الملكية العادية - الشق-1 للفترة من ديسمبر 2017 بناءً على التوجيهات الإرشادية لبازل 3 والصادرة عن المصرف المركزي بموجب التعميم 2017/52، بينما تم احتساب نسبة كفاية رأس المال للفترة السابقة حتى ديسمبر 2017 بناءً على التوجيهات الإرشادية لبازل 2.

* أرقام أولية قابلة للتعديل

5- الأصول الأجنبية للمصرف المركزي

في نهاية الربع الثالث من سنة 2023، انخفض إجمالي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 1.4% (على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 583.8 مليار درهم، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع ربع سنوي في أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك في الخارج بنسبة 3.9% (تراجع ربع سنوي قدره 14.2 مليار درهم) متجاوزاً الارتفاعات في الأوراق المالية الأجنبية بنسبة 2.3% (ارتفاع ربع سنوي قدره 3.8 مليار درهم) وفي الأصول الأجنبية الأخرى للمصرف المركزي بنسبة 3.2% (زيادة ربع سنوية قدرها 2.1 مليار درهم). وخلال الفترة من شهر سبتمبر 2022 إلى شهر سبتمبر 2023، ارتفعت الأصول الأجنبية للمصرف المركزي بنسبة 37.6% (على أساس سنوي).

6- القيم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي

ارتفع المتوسط الربع سنوي للمؤشر العام لأسعار الأسهم لسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 2.2%، (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثالث من سنة 2023. وارتفع المتوسط الربع السنوي للقيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق بمقدار 87.3 مليار درهم ليصل إلى 2,841.7 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2023. وارتفعت قيمة التداول الربع سنوية بنسبة 10.7% (على أساس ربع سنوي) في الربع الثالث من سنة 2023 لتصل إلى 70.9 مليار درهم. وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 5.6%.

ارتفع المتوسط الربع السنوي للمؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 12.8% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثالث من سنة 2023، وارتفع المتوسط الربع السنوي للقيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق بمقدار 58.6 مليار درهم ليصل إلى 689.6 مليار درهم في نهاية الربع الثالث من سنة 2023. وارتفعت قيمة التداول الربع سنوية بنسبة 16.7% (على أساس ربع سنوي) خلال الربع الثالث من سنة 2023 لتصل إلى 30.9 مليار درهم. وعلى أساس سنوي، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 9.4% (على أساس سنوي).

الجدول 4: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية											
2023			2022				2021				
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
93	93	91	89	86	86	83	82	80	76	74	عدد الشركات المدرجة
9,794.2	9,582.0	9,695.5	10,391.9	9,762.9	9,968.4	9,324.1	8,300.0	7,567.2	6,480.3	5,723.2	المؤشر العام لأسعار الأسهم **
%2.2	%1.2-	%6.7-	%6.4	%2.1-	%6.9	%12.3	%9.7	%16.8	%13.2	%17.0	التغير الربع سنوي (%)
%5.6	%12.2	%25.7	%40.5	%51.5	%63.2	%64.3	%54.6	%34.5	%13.0	%3.3-	التغير السنوي (***)
2,841.7	2,754.4	2,591.6	2,574.1	2,104.1	1,963.4	1,753.6	1,572.0	1,368.8	1,002.0	826.7	القيمة السوقية (مليار درهم) **
70.9	64.0	85.4	92.6	88.0	98.8	100.9	118.2	86.0	87.7	50.3	قيمة التداول الربع سنوية (مليار درهم)

الجدول 5: مؤشر سوق دبي المالي											
2023			2022				2021				
سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
62	62	67	67	65	63	62	62	64	64	64	عدد الشركات المدرجة*
4,101.9	3,637.8	3,382.6	3,330.6	3,373.4	3,430.1	3,361.4	3,044.3	2,792.3	2,737.8	2,585.3	المؤشر العام لأسعار الأسهم **
%12.8	%7.5	%1.6	%1.3-	%1.7-	%2.0	%10.4	%9.0	%2.0	%5.9	%9.2	التغير الربع سنوي (%)
%9.4	%8.7	%13.2	%20.9	%26.0	%27.8	%30.9	%25.2	%13.0	%0.3-	%14.1-	التغير السنوي (***)
689.6	630.9	589.0	577.6	566.9	554.2	421.6	399.2	387.1	379.0	353.9	القيمة السوقية (مليار درهم) **
30.9	26.5	19.0	20.4	19.8	26.6	22.8	32.2	9.8	13.0	15.4	قيمة التداول الربع سنوية (مليار درهم)

* تشمل الشركات الأجنبية
المصدر: سوق دبي المالي

** يتم قياس مؤشر سعر السهم الربع سنوي والقيمة السوقية الربع سنوية كمتوسط ربع سنوي للملاحظات الشهرية
*** يتم قياس التغير السنوي لمؤشرات أسعار الأسهم كمتوسط سنوي للملاحظات الشهرية.